

تتشرف كلية الدراسات العليا وكلية القانون بدعوتكم لحضور

مناقشة رسالة ماجستير

العنوان

الطرق الإدارية للفصل في المنازعات الضريبية في دولة الإمارات العربية المتحدة

للطالب

محمد أحمد محمد بشير حسين الشقفة

المشرف

د. إبراهيم كامل الشوابكة

قسم القانون العام – كلية القانون

المكان والزمان

الإثنين، 12 يونيو 2023

كلية القانون H2 قاعة المحكمة التعليمية (0012)

الملخص

تعالج هذه الدراسة بالبحث والتحليل والمناقشة الطرق الإدارية لتسوية المنازعات الضريبية التي اشتمل عليها القانون الاتحادي رقم 28 لسنة 2022 بشأن الإجراءات الضريبية، الذي سيسري في الثاني من يناير عام 2023، باعتباره قانوناً جديداً يتضمن سبلاً مستحدثة للفصل الإداري في المنازعات الضريبية.

وتنطلق هذه الدراسة من خلال تسليط الضوء على القانون الإماراتي وكيفية تناوله للإشكالية الأهم في معظم القوانين الضريبية الإجرائية، وهي تحقيق التوازن في التقييم الضريبي بين عدالة التقييم وسرعة تحصيل أجهزة الدولة للأموال العامة من خلال تنظيم فصل المنازعات الإدارية بشكل يخلق الثقة بين المكلف والإدارة، ومدى ملائمة ومناسبة الإجراءات التفصيلية لهذه السبل الإدارية في تحقيق هذا التوازن.

وتعالج الدراسة الإشكالية من خلال فصل أول يطرح طرق الفصل في المنازعات الضريبية المتاحة ضمن الجهة الضريبية ذاتها أولاً، من خلال طلبين اثنين وضعهما القانون الجديد، الأول باسم "مراجعة التقييم الضريبي"، والثاني باسم "إعادة النظر"، مبينة الإجراءات والاشتراطات التفصيلية لكل من هذين الطريقتين.

ثم تتعرض الدراسة في فصلها الثاني للطريق الإداري الثالث المسمى "الاعتراض أمام لجان فض المنازعات الضريبية" بحسبانه مظهراً من مظاهر الفصل الإداري في المنازعات الضريبية، بحيث تمارس هذه اللجان الإدارية دوراً شبيهاً بدور محاكم الاستئناف، إذ تنظر المنازعات المتعلقة بقرارات الهيئة الاتحادية للضرائب في طلبات إعادة النظر. وفي سبيل هذا العرض، تبسط الأطروحة القواعد الإجرائية بدءاً من تشكيل اللجان إلى خطوات الاعتراض أمامها محللة وناقدة ومقارنة.

تمارس الأطروحة النقد البناء والتقييم المجرد والمقارنة المركزة، بين قانون الإجراءات الضريبية الجديد، والقانون السابق الملغي، وقوانين بعض الدول العربية لاستفادة الأفكار القانونية التي يرى الباحث أنها تناسب بيئة الدولة. وتخلص الدراسة إلى أن القانون الإماراتي انتهج نهجاً متفرداً إذ وضع ثلاثة طرق إدارية تبدأ مجاناً من خلال تظلمين داخليين، ثم تنتهي باعتراض أمام لجان متخصصة لا بد لقيده من سداد الضريبة كاملةً، وأن هذا المسلك بما له وما عليه يحتاج ضبطاً وتنظيماً خاصاً بموجب لائحة تنفيذية جديدة نعتقد أنه من الأهمية بمكان استعجالها مع حسن ضبطها من خلال تنظيم كل الأحكام الإجرائية التي تركها القانون معلقةً غير محسومة في نصوصه، فضلاً عن جمع شتات كل نصوص القرارات الوزارية المتناثرة لكي يشتملها جميعها عقد هذه اللائحة التنفيذية.

كلمات البحث الرئيسية: الإجراءات الضريبية، تسوية المنازعات الضريبية، الطرق الإدارية لتسوية المنازعات الضريبية، لجان في المنازعات الضريبية، الهيئة الاتحادية للضرائب.